

## واقع وتحديات اللاجئين السوريين العاملات في محافظة إربد

زبيدة ماجد الشرع\*، منير عبدالله كرادشة\*

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجهها اللاجئة السورية العاملة في المجتمع الأردني، من خلال إلقاء الضوء على الجوانب الآتية: معرفة الأوضاع المعيشية للاجئة السورية العاملة، والتعرف على التحديات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والقانونية والعملية، التي تواجه اللاجئة السورية العاملة في المجتمع الأردني. وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد صُممت استبانة تم تطبيقها على عينة مكونة من مئة وعشرين (120) لاجئة سورية عاملة في محافظة إربد؛ حيث تم اختيارها بالطريقة القصدية. وقد توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن اللاجئين السوريين يواجهون تحديات اقتصادية بدرجة مرتفعة وتحديات اجتماعية وثقافية وقانونية، وتحديات ملازمة لبيئة العمل بدرجة متوسطة.

الكلمات الدالة: التحديات، اللاجئة السورية، المجتمع الأردني.

### مقدمة

أشخاص تركوا بلدانهم قسراً، أما بسبب الصراعات المسلحة، أو بسبب الانتهاكات الخطيرة والمستمرة التي أصابت سبل عيشتهم ومشروعية حقوقهم، وتعرضهم لأشكال مختلفة من التشرد والاضطهاد، التي شكلت تحديات جسيمة مست سلامتهم وسلامة أسرهم. وقد بلغت حدة هذه التحديات درجة تركهم لبلدانهم الأصلية هرباً من ويلات الحرب، وسعيًا لتوفير الحماية والأمان، الأمر الذي فرض عليهم ظروف حياتية يمكن وصفها بالصعوبة والقاسية.

ولا تقف حدود المعاناة المترتبة على مثل هذه الأزمات وتداعياتها عند حدود النازحين الهاربين من ويلات الحرب فقط، بل تمتد آثارها لتصيب الدول المستضيفة أيضًا، حيث تشير المداولات الدولية أن النسبة الأكبر من النازحين تستضيفهم دول نامية تمتاز بأنظمتها الاجتماعية والصحية المتردية، وتعاني من ضعف في إمكاناتها وقدراتها المادية، فضلاً عن ضعف في أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، وتردى في بنيتها التحتية؛ الأمر الذي فرض سواء على اللاجئين أو على الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المستضيفة مزيداً من التحديات، والتي انعكست على

تعد مشكلة اللجوء بشكل عام، من المشكلات التي يمكن وصفها بـ "المركبة والمعقدة"، والتي تمتاز بعموميتها كونها تواجه أغلب المجتمعات الإنسانية، كما تمتاز بعمق تداعياتها؛ كونها تمس كافة مفاصل الحياة السكان، وهي مشكلة معقدة؛ كونها تفوق قدرة كثير من المجتمعات على تجاوزها، كذلك تفوق قدرة المنظمات الدولية على مواجهتها، وهي بذات الوقت مشكلة مركبة بسبب كثرة العوامل الداخلة في تشكيلها وتشابكها. على الرغم من الجهود المحلية، الدولية المبذولة لمعالجة هذه المشكلة وما ينجم عنها من آثار وانعكاسات؛ إلا أن كثير من هذه الجهود لم تحقق أهدافها المأمولة، بل بقيت عاجزة تراوح مكانها بسبب خصوصية الظروف والملابسات سواء الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو السياسية التي غلفت هذه الازمة. فاللاجئون في مختلف دول العالم هم

\*قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك.

تاريخ استلام البحث 2022/1/9 وتاريخ قبوله 2022/10/26.

مواجهتها، وتراجع حجم التمويل الدولي للأزمة السورية، وصعوبت سبل عودتهم إلى بلدانهم الأصل، مما فاقم من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وزاد من تدهورها.

ويبدو أن المجتمع الأردني في ظل هذه المعطيات - وكأكثر المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين - أخذ يعاني في السنوات الأخيرة من تبعات هذه الأزمة الإنسانية ووطيئتها، وذلك نتيجة تدفق مزيد اللاجئين السوريين من أراضيهم جزاء الصراع المستمر باتجاه الأردن؛ حيث بلغ العدد الرسمي للاجئين السوريين في الأردن حسب المفوضية لغاية نهاية شهر أيار من عام 2020، نحو (655) ألف لاجئاً سورياً، حيث يقيم نحو 0.19 % من العدد الإجمالي للاجئين في مخيمات، و0.84% منهم في المحافظات الرئيسية، وما يقارب 6.23% منهم من النساء اللواتي اللاتي تتراوح أعمارهن بين 18-59 سنة (UNHCR, 2020).

وتعد الحالة الأردنية بهذا السياق، حالة ذات خصوصية شديدة، كون الأردن يعد من الدول النامية ذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة، والتي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين؛ بشكل خلق العديد من التحديات والضغوطات على بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وعلى قدرته على توفير الخدمات الأساسية وتوفير المساعدات اللازمة للاجئين على أراضيهم، مما وضع اللاجئين السوريين في الأردن في مواقف صعبة ومعقدة بسبب عمق التحديات التي أخذت سبل عيشه وشرعية وجوده في الأردن، وإمكانيات كسب رزقه، كذلك قدرته على تأمين حاجاته وحاجات أسرته من مسكن ملائم وخدمات أساسية مختلفة مثل: "التعليم، والصحة، والمساعدات الغذائية... الخ".

ولعل أعمق التحديات وأكثرها حدة وصعوبة - التي أخذت تواجه اللاجئين في المجتمع الاردني- تلك التي تتعلق بالعقبات التي أخذت تواجه المرأة السورية اللاجئة، والتي زاد من حدتها ظروف اللجوء القاسية نفسها سواء في مخيمات اللجوء أو خارجها خاصة ظروف الفقر والحرمان والتهميش. ويبدو أن مجريات حياة اللجوء وملابساتها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، قد عززت من تفاقم مصاعب الحياة على اللاجئات السوريات وعلى شروط حياتهن، وفرض واقعا جديدا عليهن. وقد شكلت هذه التحديات وما رافقها من ظروف

ظروف حياة سكانها الاصليين أو على اللاجئين انفسهم؛ كالعيش في مخيمات مكتظة ومزدحمة وفي اوضاع معيشية وصحية غير لائقة، وضمن ظروف غير انسانية وغير مناسبة (المرصد الأور ومنتوسطي لحقوق الانسان، 2020).

وتعد مسألة اللجوء السوري بهذا السياق، من أشد وأعمق الأزمات التي شهدتها المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فقد طالت بتداعياتها وأثارها مختلف دول العالم، سواء بسبب التدفق الكبير والهائل للاجئين، أو بسبب ما فرضته من ملاسبات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أو بسبب ما لازم هذه الأزمة من ضغوط سياسية هائلة على اللاجئين أنفسهم وظروف معيشتهم وعلى المجتمعات المستضيفة لهم وعلى مواردها، لا سيما في تلك البلدان التي تتسم بهشاشة أوضاعها الاقتصادية وتردى وضعف بنيتها التحتية.

وتشير الادبيات المتوفرة بأن الأزمة السورية، قد اسهمت ببروز تغييرات عديدة وعميقة في بنية المجتمعات المضيفة، وفي ظروف سكانها وسبل عيشهم، بحيث أدت إلى ظهور تحولات يمكن وصفها بالعميقة والجذرية وعلى شتى مفاصل حياتهم سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية، كما لقت بظلالها على أبسط حاجاتهم المعيشية، وعرضتهم لظروف حياتية غاية في التعقيد. وبهذا السياق يشير تقرير "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين" أن عدد اللاجئين السوريين قد وصل إلى نحو 6.6 مليون لاجئ، موزعين في 126 دولة، وبما نسبته 8.25% من نسبة اللاجئين عالمياً وذلك حتى نهاية عام 2020، بحيث اصبحوا يشكلون أكبر مجتمع من اللاجئين حول العالم، وبحسب احصائيات المفوضية فان العدد الأكبر منهم يتمركز في تركيا وبيجمالي قارب (3,576,344) لاجئاً، في حين بلغ عددهم في لبنان حوالي (915) ألف لاجئ، وحوالي (655) ألفاً في الأردن (UNHCR, 2020).

وبذات السياق تشير المداولات والتقارير الدولية بهذا السياق، إلى تفاقم مشاكل اللاجئين السوريين في المجتمع الأردني وذلك بسبب خصوصية الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها الأردن وصعوبتها لا سيما في الفترة الاخيرة، خاصة في ظل الأزمة الوبائية الأخيرة "فيروس كورونا"، التي فاقت إمكانات الدولة وخطتها التتموية على

13% من اجمالي حاجتهم الكلية (UNHCR, 2020). وتزداد حدة هذه المعاناة خصوصاً بين اللاجئين من النساء السوريات، اللاتي ما زالن يعانين من ظروف الحرب القاسية التي أجبرتهن على اللجوء إلى الأردن، وفقدانهن المعيل، وعجزهن عن العمل وتأمين متطلبات المعيشة لهن ولأسرهن؛ الأمر الذي فاقم معاناتهن ودفعهن للبحث عن سبل العيش ودخول سوق العمل وتحمل تبعاته، كما دفعهن لمواجهة صعوبات الحياة وما تفرضه من تحديات عليهن وعلى أسرهن.

وتشكل قضية خروج المرأة اللاجئة لسوق العمل القضية الأكثر محورية في أدبيات اللجوء، كونها اشكالية تتعلق بشروط حياة المرأة اللاجئة وحاجاتها وحاجات عناصر أسرتها المعيشية الملحة. وفي ضوء ما تقدم فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التوقف على واقع حياة المرأة السورية اللاجئة والعاملة في المجتمع الأردني، وتحديدًا في محافظة إربد، التي يقيم فيها نسبة لا بأس بها من اللاجئين السوريين، ورصد ظروفها معيشتها، وطبيعة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعملية التي تواجهها كإنسانة لاجئة أولاً وعاملة ثانياً وكونها امرأة ثالثاً.

### تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الخصائص الديموغرافية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 2- ما هي التحديات الاجتماعية التي تواجه اللاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 3- ما هي التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 4- ما هي التحديات الثقافية التي تواجه اللاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 5- ما هي التحديات القانونية التي تواجه اللاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 6- ما هي التحديات الملازمة لبيئة العمل التي تواجه اللاجئين السوريات العاملات في محافظة إربد؟

محكا صعباً للمرأة السورية، لا سيما أنها اصابت بنية أسرتها الداخلية ودرجة تماسكها، بل فرضت ظروف معيشية قاهرة ومعقدة عليها؛ بحيث دفعت لبروز وتبني كثير من الاستجابات المستجدة والعارضة لاستيعاب هذه التحديات، والبحث عن كافة السبل لمواجهة وما فرضته ظروف اللجوء من مستجدات عليهن وعلى أسرهن، كتحمل ظروف الحياة الصعبة وما صاحب ذلك من زيادة مستويات الاعالة عليهن وما رافق ذلك من مستجدات تتعلق بسبل تدبير أمور معيشتهن وتأمين المسكن والغذاء وتأمين مستلزمات الحياة الأساسية لهن ولأسرهن، ومواجهة خطر الاستغلال والعنف وغيرها من الصعوبات التي لازمت ظروف اللجوء.

وتشكل طبيعة المرأة البيولوجية والاعتبارات الثقافية والاجتماعية اشكالية اخرى تقف بوجه المرأة السورية اللاجئة في المجتمع الأردني؛ كونها امرأة أولاً ولاجئة ثانياً، مما وضعها أمام تحديات كبيرة ومتعددة، لا سيما في سوق العمل، والذي عادة ما تزداد حدته في ظل ظروف اللجوء، وشدة الحاجة، وضنك العيش؛ حيث تزداد مظاهر الزواج المبكر بينهن، ويزداد أوجه الحرمان والاستلاب من حقوقهن الأساسية كحقوقهن بالتعليم والعمل، وزيادة صور الإقصاء والإحباط بينهن. وفي ضوء ما تقدم، فقد كرست هذه الدراسة كل جهودها للتعرف على الظروف المحيطة بالمرأة السورية اللاجئة العاملة في المجتمع الأردني، وأهم التحديات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والقانونية التي تواجهها.

### مشكلة الدراسة

تعد أزمة اللجوء السوري واحدة من أكبر وأعقد الأزمات الإنسانية التي شهدتها المجتمعات المعاصرة؛ وذلك بسبب جسامة التداعيات التي رافقتها منذ تفجرها عام 2011، لا سيما على البلدان المضيفة "كالمجتمع الأردني". حيث فرض التدفق الهائل للاجئين إلى الأردن، ضغطاً كبيراً عليه، وعلى موارده الاقتصادية والاجتماعية المحدودة أصلاً. إذ توزع أكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري على المخيمات والمدن الأردنية. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على الأزمة السورية، فما زال هناك من شريحة كبيرة من اللاجئين تعاني من الفقر والبطالة وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية، وما زال مستوى التمويل ضعيف بحيث لم يتجاوز لعام 2020 عن

## أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من الخصوصية الشديدة للفئة الاجتماعية التي تناولتها، والمتمثلة بالمرأة السورية اللاجئة والعاملة، وتتبدى أهمية هذه الدراسة بالتحديد في ضوء الاعتبارات التالية:

أولاً: كونها تتناول إحدى الإشكاليات البارزة على الساحة الدولية ممثلة بـ "مشكلة اللاجئين السوريين"، وخاصة شريحة النساء العاملات، وكونها تولي اهتماماً خاص بشريحة سكانية وفئة تعد من أكثر الفئات هشاشة في المجتمع والمتمثلة بفئة اللاجئين السوريات العاملات المقيمات في المجتمع الأردني.

ثانياً: تبرز أهمية الدراسة، نظراً لصعوبة الظروف التي تعيشها المرأة السورية اللاجئة بالأخص العاملة، ومحدودية الخدمات والمساعدات التي تقدم لها في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الأردني، وبسبب ضعف الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأردني وشح موارده الطبيعية؛ على الأخص في ظل جائحة كورونا وتداعياتها المعقدة، التي زادت من معدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية والتي مست كافة شرائحه الاجتماعية.

ثالثاً: كذلك تأتي أهمية الدراسة من محاولتها للكشف عن طبيعة التحديات التي تواجه هذه الشريحة من السكان، بالتحديد "المرأة السورية اللاجئة والعاملة"، لا سيما في ضوء ندرة الدراسات المحلية التي حاولت تحليل ومعاينة مثل هذه الشرائح من السكان ومن جوانب المختلفة.

رابعاً: كذلك تأتي أهمية الدراسة من سعيها لتوفير معرفة ومعلومات مهمة للباحثين في قضايا اللجوء والمرأة وتحديات العمل للاجئين وتداعياته عليهن وعلى أسرهن، مما قد يساعد صناع القرار على الأخص المنظمات المانحة في تحديد نوعية السياسات والبرامج الممكن أن تقدم لهن، والتي يمكن أن تسهم في تحسين مستويات معيشتهم ومعيشة أسرهن، وفي زيادة الاستثمار في قدراتهم وتمكينهم، كذلك في أحداث التأثير الإيجابي على اقتصاديات اللجوء والتنمية المستدامة لهن، وتخفيف من أثار ذلك على المجتمع المضيف، وفي الحد من شدة الضغوطات التي يمر بها المجتمع المضيف من حيث تقديم المساعدات للاجئين، وتخفيف حدة الصعوبات

التي يفرضها واقع اللجوء من نواحي مختلفة سواء (اجتماعياً، ونفسياً، واقتصادياً، وتعليمياً، ومهنياً).

خامساً: وأخيراً تأتي أهمية هذه الدراسة، من سعيها للتعرف إلى الاحتياجات الفعلية للاجئات السوريات العاملات، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة وما تقدمه من توصيات، لا سيما في مجال رفع المستوى المعيشي للاجئات السوريات العاملات ومساعدتهن وتمكينهن للعيش بشروط حياة أفضل لهن ولأسرهن.

## أهداف الدراسة

يتمحور الهدف الرئيسي من الدراسة حول التعرف إلى الواقع والتحديات التي تواجه اللاجئة السورية العاملة في المجتمع الأردني، والتي تؤثر على معيشتها وأسرته، وذلك من خلال:

- 1- التعرف على أهم الخصائص الديموغرافية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية للاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 2- التعرف على التحديات الاجتماعية التي تواجه اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 3- التعرف على التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 4- التعرف على التحديات الثقافية التي تواجه اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 5- التعرف على التحديات القانونية التي تواجه اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟
- 6- التعرف على التحديات الملازمة لبيئة العمل التي تواجه اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد؟

## الإطار النظري للدراسة

تشير الأدبيات الاجتماعية المتوفرة، إلى أن الظروف المعيشية الصعبة والاجراءات الأمنية التي تواجه الأسرة السورية، قد تشكل محركات مهمة لتفككها ولتهديد ابنيها وزعزعة استقرارها وتفاقم معاناتها، إذ عادة ما يقترن اللجوء بظروف وملابس ذات التأثير المباشر على شروط حياة الأسر ومتطلباتها عناصرها وبالأخص المرأة؛ وذلك نتيجة

الذكورية السائدة، حيث يفضل أرباب العمل تشغيل الرجال على النساء، إضافة لشح فرص العمل بشكل عام، واستمرار معاناة النساء من أوجه التمييز المختلفة في مجال العمل لا سيما في مستوى التشغيل والأجور والحوافز والمكافآت (الخاروف، 2007: 5-46).

ولا يخرج المجتمع السوري عن هذا السياق، فهو يعد من نمط المجتمعات الأبوية الذكورية والتي ينخلها كثير من أوجه التهميش والإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة، والذي يرجع إلى استمرارية تجذر رواسب السلطة الذكورية مستمدة قوتها من الموروث الثقافي والعادات والتقاليد في مجتمع يوصف بالذكورية المفرطة، وبكونه مجتمع تقليدي محافظ يقوم على منح الذكر كثير من الحقوق دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة واحتياجاتها، الأمر الذي عمق حالة التبعية والإقصاء للمرأة ولأدوارها الاجتماعية (عبيرة، 2017)، وقد أخذت هذه الملابس أشكالاً من الاضطهاد والتي تم أدرجها ضمن ثلاث محاور رئيسية هي:

أ- **الاضطهاد النوعي** الذي يقوم على تفوق الرجل على المرأة وهيمنته عليها؛ من أجل تحقيق مصالحه الخاصة والعامّة مما سهم بإضعاف شخصية المرأة، والتقليل من أهميتها وأدوارها في المجتمع، وبالإمعان في استلابها؛ مما عمق الفجوة بين الجنسين ولصالح الرجل.

ب- **الاضطهاد الأبوي** - الذكوري الذي ظهر في محاولة الرجل الدائمة للهيمنة على المرأة وعبر عن هذه الهيمنة وذلك الاضطهاد بتسلط الذكر على الأنثى والأب على الأم والأولاد، تسلطاً أوجب خضوعهم لطاعتهم.

ج- **الاضطهاد القانوني** الذي ينبثق من الاضطهاد الأبوي، والذي انعكس في بنود القوانين الوضعية ونصوصها التي تبرر مسألة اضطهاد المرأة سواء في حقوقها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية بشكل يعيق تقدمها ويعيق تحقيقها للمساواة مع الرجل.

إذ أكدت المفوضيات المعنية بحقوق اللاجئين على أن ما يزيد عن 80% من اللاجئين السوريين هم من النساء والأطفال (UNHCR, 2020)، مما يعني وجود الكثير من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية ذات الخصوصية المترتبة على هذه الشرائح السكانية والتي تتمثل في الزواج المبكر،

خصوصية هذه الظروف وخصوصية نداعياتها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية والملازمة لمشكلة اللجوء وما تفرضه من تحديات (الرفاعي، 2017)، وتتمثل أهم هذه الاشكاليات:

- الإشكاليات التي يمكن أن تمس "علاقات الإنتاج" داخل الأسرة، بحيث لا يعود الرجل بمقتضاها هو المعيل الرئيسي لأسرته؛ بل تفوض وتحمل الدولة وسلطات اللجوء والشؤون الاجتماعية عبء الإعالة.

- احتمالات فقدان المعيل أو رب الأسرة، للإمكانيات المعرفية حول سبل التعامل مع الواقع المستجد والظروف المعيشية وملابساتها في بيئة اللجوء الجديدة.

- خسارة شبكة "الأمان الاجتماعي" التقليدية التي كانت حاضرة في بيئة الوطن، التي تقوم على تدعيم أوامر القرابة والجيرة والصداقة والزمالة التقليدية. إذ قد تفقد الأسرة اللاجئة في بيئتها الجديدة شبكة الدعم والأمان الاجتماعي التقليدية التي كانت تستند إليها في بلد المنشأ (الرفاعي، 2017).

وبالنسبة للمرأة السورية اللاجئة، فقد جاءت خصوصية معاناتها؛ كمحصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك تأثيراتها وبصورة معقدة ومركبة. إذ نجد أن الجهود الدولية ركزت على هذه الشريحة السكانية "المرأة السورية اللاجئة"، بهدف تمكينها وتعزيز جودة حياتها. ففي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005 عرّف حال المرأة في الوطن العربي من خلال المحاور الأساسية للتنمية الإنسانية؛ أي اكتساب القدرات وتعزيز رأس المال البشري وتوظيفه. وفيما يتعلق بالجوانب الصحية، تدلل مؤشرات الصحة الإنجابية على أن النساء ما زلن يعانين من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب.

أما فيما يتعلق باكتساب المعرفة من خلال التعليم -على اعتبار أن تعليم الإناث من المحددات الرئيسة لمكانة المرأة، والرافد للإناث باتخاذ القرارات في كل جوانب حياتهن، وتعزيز مشاركتهن بسوق العمل، وتعزيز وعيهم بحقوقهن القانونية والاقتصادية والسياسية- غير أن هذا الأمر ما زال يرتهن بالمنظومة الثقافية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ونظرته إلى المرأة. كما يشير التقرير إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات بشكل عام، وذلك يعود للثقافة

خارج المنزل، أما طبقاً للمعايير التقليدية، فعليها أن تلتزم بالعمل داخل المنزل وبوظائفها البيولوجية من حمل وإنجاب وارضاع للأطفال وتربيتهم؛ كما تضع النقايد والأعراف السائدة كثير من القيود على مسالة مساهمة المرأة خارج المنزل. وضمن هذا الإطار الظرفية التي تعيشها المرأة السورية اللاجئة، يزداد تعرضها للعديد من أشكال التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي، لا سيما في مجال العمل. وتصنف (الخضري، 2009) أوجه المشكلات التي تواجه المرأة العاملة بالآتي: المضايقات التي تتعرض لها داخل نطاق العمل، وما يترتب عليها من نتائج سلبية على سواء على صحتها النفسية أو مسالة إدماجها الاجتماعي وأمنها الشخصي كذلك على أدائها لعملها وعلى قدرتها الانتاجية؛ وقد تكون أكثر عرضة للإصابة بالضغط والاضطرابات النفسية والمشكلات الصحية عمومًا، كما تتعرض المرأة لفقدان الثقة بالنفس نتيجة التقليل من أدائها أو السخرية منها، والإحباط؛ مما يؤثر على كثير من جوانب حياتها الأسرية.

#### الدراسات السابقة

توضح المراجعة التقييمية للأدبيات المتعلقة بموضوع اللاجئين وصعوبة وتحديات العمل؛ عدم وجود دراسة محددة بحثت بظاهرة التحديات التي تواجه المرأة السورية اللاجئة والعاملة بشكل رئيسي؛ إنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت بجوانب وأبعاد ذات علاقة بالموضوع أو كجزئية من موضوع عام. لأغراض تنظيم عرض نتائج الدراسات السابقة والاستفادة من نتائجها قدر الإمكان، فقد تم تنظيمها وفق إطارين عريضين هما الدراسات المحلية والعربية، والدراسات الأجنبية، بحيث يتم عرض هذه الدراسات وفقاً لتسلسل زمني (من الأقدم إلى الأحدث) بهدف تحقيق نوع من الاتساق في عرض هذه النتائج والبناء عليها. وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج هذه الدراسات.

ففي معرض معابنتها لإشكالية عمل المرأة والصعوبات التي تواجهها؛ جاءت دراسة **فهوجي khawaja** (2002)، حول الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الأردن، لتظهر أن معدل المشاركة الاقتصادية للذكور والانات معا بلغ 41% فقط، وللإناث 13%، وبلغ معدل

وعمالة الأطفال، والعزلة، وانعدام سبل كسب العيش، وتردى ظروف الحياة، وتفشي العلل الاجتماعية والصحية، وانفصال العائلات عن بعضها، وتدمير شبكات الدعم الاجتماعي، فقدان مصادر الدخل، وتحطم العلاقات بين الأسر والمجتمع الأصل، وبروز اختلالات في المنظومة القيمية والاخلاقية بينهم (الجندي، 2012).

كما تبين ادبيات النزوح بأن عمليات النزوح واللجوء لا تتوقف نداعياتها فقط عند مجرد المنقولات والممتلكات المادية وتدميرها، بل تتجاوزها بكثير، لتصيب كافة تفاصيل حياة النازحين، كما تصيب نُسجُهم الاجتماعي، بحيث تعرضه لمزيد من التمزيق. كذلك تسهم الظروف المعيشية في دول اللجوء نفسها -التي تكون بأغلبها ظروف مستجدة وعارضة وغير مألوفة على الرجل والمرأة على حد سواء- بجعل الرجال والنساء مقيدي الحركة، فهم يعيشون وفقاً لقوانين جديدة صارمة، ويدخلون في علاقات اجتماعية جديدة ومصالح قد تصطدم مع روابطهم وعلاقاتهم الأولية القديمة، كما قد يعيشون بظروف قد لا تضمن لهم فرص عمل مناسبة أو مؤاتية لكسب رزقهم، وإن وجدت فقد تكون محدودة، وقد لا تجد المرأة ايضاً فرص عمل، مما يقيها في حالة من العوز والاعتمادية؛ فيزيد تبعاً لذلك إحساسها بالقلق وانعدام الأمان (بريد، 2017). وتؤكد الادبيات المتوفرة بهذا السياق بأن المعاناة الانسانية والمعيشية لأسر اللجوء تمتاز بالشدة والقوة، فاللجوء عادة ما يلزمه الفقر وتدهور في الأوضاع المعيشية للسكان وبالأخص المرأة، وتردى في أحوالهم الاقتصادية، كما تشكل هذه المعاناة عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق أهداف اللاجئين سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، علاوة على الأخطار المستمرة التي يواجهونها، والتي قد تمس أمنهم الشخصي والأسري، ولعل أهم هذه التحديات تلك المتمثلة في: تحديات توفير الغذاء والمياه والمأوى المناسب، اضافة لتلك التحديات المتعلقة بقلة توافر فرص التعليم والخدمات الصحية، والأصعب من ذلك هو عدم قدرة اللاجئ على تقرير مصيره على المستويين الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة، 2009).

ومن الصعوبات والمشكلات التي تواجه المرأة العاملة على وجه العموم، كما جاء في (حسن، 2001)، ازدواجية الأدوار التي تقوم بها، فالمرأة طبقاً للمعايير الحديثة عليها أن تعمل

كونهن يعشن في مخيم إربد، الذي يعاني من بيئة اقتصادية واجتماعية متدنية، كما جاء أن جميع العاملات محرومات من التأمينات الاجتماعية والصحية والقانونية.

كما سعت دراسة الزهراني (2011)، الموسومة بـ "المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي دراسة استطلاعية على عينة من الموظفات العاملات في المستشفيات بالقطاعات العام والخاص بمحافظة جدة" إلى التعرف على المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي، وتمثلت هذه المعوقات بالمعوقات الاقتصادية، والثقافية، والأسرية، والمهنية، والذاتية. وتم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي، واعتمدت في جمع البيانات على استخدام أداة الاستبانة في بعض المستشفيات بمحافظة جدة بوصفها دراسة استطلاعية على مجموعة من الموظفات العاملات في المستشفيات بالقطاعات: العام والخاص بمجتمع دراسة يبلغ حجمه (400) موظفة. وتوصلت الدراسة إلى تأكيد دور المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي من خلال النتائج التالية: أن احتياجات أبناء الموظفات تؤثر على أدائهن لعملهن بالمستشفى، وأن العمل بالمستشفى يمثل ازدواجاً في أدوارهن بين المنزل والعمل، وأجابت نسبة كبيرة من الموظفات بأنهن لسن على معرفة بقوانين وأنظمة العمل بالمستشفى.

أما في دراسة لـ المفتي (2015)، معنونة بـ "احتياجات ومشكلات المرأة اللاجئة بالمخيمات الفلسطينية" والتي هدفت إلى التعرف على احتياجات ومشكلات المرأة اللاجئة بالمخيمات الفلسطينية. فقد وتوصلت إلى الأوضاع الكارثية للمرأة اللاجئة بالمخيمات الفلسطينية؛ فالبطالة والفقر وانعدام الدخل وضعف المشاركة الاقتصادية بالإضافة إلى سوء العلاقات الاجتماعية، والنظرة الدونية والغيرة الذكورية والتميز والتهميش وسوء العلاقات الأسرية، وضعف المكانة، والمشاركة المجتمعية، والزواج المبكر، وزيادة مظاهر الإحباط والخوف، وضعف الثقة بالنفس، والأمراض، وسوء التغذية وصولاً إلى انعدام الخصوصية والازدحام في المساكن وسوئها، كل ذلك ساهم في خلق عديد من المشكلات أدت إلى انخفاض وتدني في مستوى رضا المرأة عن الحياة.

أما بالنسبة لدراسة الحوراني، (2016)، الموسومة

البطالة بين الأفراد النشطين اقتصادياً 13% موزعة على 23% بين الإناث و11% بين الذكور. كما بينت الدراسة أن الزواج يعتبر المحدد الرئيسي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على عكس الرجال، حيث تبين أن 78% من الرجال المتزوجين هم الناشطين اقتصادياً مقابل 61% من غير المتزوجين، أما النساء المتزوجات فإن 10% منهن فقط ناشطات اقتصادياً مقابل 27% من غير المتزوجات.

أما بالنسبة لدراسة الجمالي وآخرون Al-Jamali et al (2010) والتي حملت عنوان "المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في لبنان" فقد هدفت للوقوف على المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في لبنان. ومن أجل تحقيق ذلك تم تطبيق استبانة على (62) عاملة لبنانية في الشركات الخاصة العاملة في مدينة بيروت. وقد خلصت الدراسة إلى أن أولى المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في لبنان تتمثل في الجانب الاجتماعي بصعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والمهنية، وفي الجانب الاقتصادي تمثلت بعدم تناسب الراتب مع الجهد المبذول، وكذلك بعض المشكلات المتعلقة بالتحرش الجنسي.

أما في دراسة لـ البخيت (2010)، حول "عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: حالة مخيم إربد" والتي هدفت إلى الكشف عن الدوافع والأسباب التي أدت إلى عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي في مخيم إربد. حيث تم التركيز في الدراسة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تستدعي عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي. وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية جاءت نتيجة لأوضاع الصعبة التي تعيشها المرأة وأسرتها داخل المخيم، فالغالبية تعاني من الفقر والبطالة، وذلك بسبب تدهور وخلل في هيكلية الاقتصاد الرسمي الأردني. وتوصلت الدراسة أن هناك نمطين من عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي الأول، وهو عمل المرأة الذاتي من خلال عملها داخل المنزل، أما النمط الثاني فهو العمل الخاص في الاقتصاد غير الرسمي مقابل أجر، حيث إن المرأة في هذا النمط يمارس عليها ضغوطاً واستغلالاً يتمثل بساعات عمل طويلة وجهد كبير وأجور متدنية. وبينت الدراسة أن الغالبية العظمى من العاملات في الاقتصاد غير الرسمي يتمتعن بخصائص اقتصادية واجتماعية متشابهة،

الاقتصادية، والمشاكل الاجتماعية. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث تكوّن مجتمع الدراسة من القوى العاملة في القطاع الخاص الفلسطيني في جميع المحافظات، بالإضافة إلى قطاع غزة، تم اختيار عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة القصدية لملائمتها لطبيعة الدراسة، تم توزيع الاستمارات إلكترونياً، وتم الحصول على (254) استبانة، (250) منها صالحة للتحليل. وخلصت الدراسة إلى أن أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المرأة بدرجة كبيرة تتمثل بخطورة وصولها إلى خط الفقر نتيجة تدني الأجور أو عدم كفايتها في حال كانت المرأة هي المعيل الوحيد للأسرة.

وفي دراسة بربري، (2017)، بعنوان "أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر" هدفت إلى التعرف على أوضاع اللاجئات السوريات في مصر والتي قدمن إليها بعد ما حدث في سوريا من صراعات ونزاعات مسلحة في مارس 2011؛ وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (20) حالة من اللاجئات السوريات، تم اختيارها باستخدام أسلوب "كرة الثلج" الذي يعتمد على المعرفة الشخصية بين الباحث والمبحوث. وخلصت الدراسة إلى أن اللاجئات السوريات في مصر يعشن في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، وذلك لأنهن فقدن معظم مدخراتهن أثناء هروبهن من سوريا، وبالتالي يواجهن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في مصر، كما يواجهن عدة صعوبات متعلقة بتعليم أبنائهن.

وبذات السياق جاءت دراسة الحنيطي، المجالي، العدينا، (2018)، الموسومة بـ "المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري" التي هدفت إلى التعرف إلى المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري؛ ولتحقيق هذه الأهداف تم إجراء الدراسة على عينة قوامها (1024) أسرة بمعدل تغطية 5% من جميع الأسر في المخيم التي تم اختيارها بطريقة عشوائية من (12) بلوكا، وتم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام أداة الاستمارة. حيث توصلت النتائج إلى أن مستوى الخدمات الصحية والاقتصادية والبنية التحتية في المخيم كانت

بـ"الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن استدرارك على نظرية الدور وتعديلاتها" فقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة من خلال التركيز على ثلاثة أدوار أساسية، الأول: الدور الإعاشي-الإنتاجي، ويتضمن نضال المرأة اللاجئة ومساعدتها المختلفة من أجل تدبير معيشة أسرتها. والثاني: الدور الجندي. أما الأخير، فهو: الدور العاطفي، ويتضمن الجهود التي تبذلها المرأة اللاجئة في إدارة عواطفها، والتظاهر بعكس مشاعرها الحقيقية من أجل استقرار أسرتها. وقد أجريت الدراسة على عينة قصدية مؤلفة من (61) امرأة سورية لاجئة ممن يقمن خارج مخيم الزعتري للاجئين السوريين، وقد استخدمت الدراسة المقابلة المعمقة كأداة للدراسة. وأظهرت النتائج أن معظم النساء اللاجئات انبثقت لديهن أدوار جديدة بعد اللجوء؛ فقد انتقلن من العمل المنزلي التقليدي وتدبير المعيشة داخل البيت إلى العمل المنتج الذي يدر دخلاً بالتفاعل مع المجال العام، كما انتقلن من الخضوع الجندي والاعتمادية إلى الاستقلالية والمساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية.

بينما كشف الأسرج، (2016)، في دراسته حول "مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية"، والتي اشتملت على أربعة محاور رئيسية. الأول، عرض قضية اللاجئين السوريين، حيث يشكلون الآن أكبر مجموعة لاجئة في العالم ثالث، والترحيل للبلد الأم. وتمثل الثاني في كشف عمق الآثار الجانبية للاجئين السوريين على اقتصاد الدول المضيفة، لا سيما من حيث زيادة العبء الاقتصادي على هذه الدول. وأشار المحور الثالث إلى تقادم معاناة اللاجئين السوريين والانتهاكات الجسيمة في بلد اللجوء. والمحور الرابع خصص لمعرفة وجوب توافر تنسيق واستجابة عالمية، في زيادة المساعدات الدولية. وخلصت الدراسة إلى إن الأزمة السورية تشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن بالمنطقة، فضلاً عن النظم الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المجاورة.

أما دراسة لـ التميمي، (2017)، بعنوان "المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع الخاص: المشاكل والتوصيات" فقد هدفت التعرف إلى ملامح واقع المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع الخاص للتوصل إلى أبرز المشاكل التي تواجهها من المشاكل الإدارية، المشاكل المتعلقة بظروف العمل وبيئته، والمشاكل

اللاجئين يعانون من الحرمان والتمييز بشكل مضاعف عن الرجال في البلاد الأوروبية المستضيفة لكونهن "نساء ولاجئات"، حيث إن لديهن فرص عمل أقل من الذكور ومشاركتهن في برامج التدريب والتأهيل أقل أيضاً. وهذا له تأثير سلبي على الاندماج في البلدان المستقبلية للاجئين. لذلك وجدت أن اللاجئين بحاجة إلى مساعدة خاصة؛ لكونهن من أصول مهاجرة، ويفتقدن إلى مهارات اللغة، وفي الغالب لديهن مستوى تعليم أقل من اللاجئين الذكور.

### تعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء المراجعة التقييمية للدراسات السابقة وذات الصلة التي تم عرضها، يلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً لما تطرحه الدراسة الحالية سواء فيما يتعلق بالموضوعات التي تناولتها أو بما تتضمنه من أهداف. سواء بتناولها لمشكلات وحالة اللاجئين المتواجدين داخل المخيمات، أو بتناولها لوضع اللاجئين في الدول الأوروبية، وقد ركزت بعضها على التغيرات التي طرأت على اللاجئين السوريين فيما يتعلق بأدوارهم الاجتماعية؛ وتناولت غيرها من الدراسات مشكلات المرأة العاملة بشكل عام في مختلف القطاعات، والمشاركة الاقتصادية في القوى العاملة من مخيمات اللاجئين.

في ضوء ما تقدم، يتضح تميز أن هذه الدراسة عن غيرها بكونها تركز بأهدافها على معاينة وتحليل كافة التحديات التي تواجه اللجنة السورية العاملة خارج المخيمات في الأردن واللواتي يقمن في محافظة إربد وبصورة معمقة، كما تتميز بشموليتها للتحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والتحديات الملازمة لبيئة العمل التي تواجهها اللجنة السورية العاملة.

### مصطلحات الدراسة ومفاهيمها

#### نظرياً: -

**اللاجئة:** كل من تقدمت بطلب اللجوء، ولديها خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد (العنف الجنسي، الجسدي ... الخ) بسبب عرقها، أو دينها، أو جنسيتها، أو انتمائها إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائها السياسية، وتكون خارج البلاد التي تحمل جنسيتها ولا تستطيع أو لا ترغب في حماية ذلك

متوسطة، فسكان المخيم بحاجة إلى تحسين الكثير من الخدمات من الماء والكهرباء وضرورة توفير مراكز تدريب مهني وفرص عمل للشباب وتوفير مركز صحي شامل في المخيم وفتح دور الأطفال والمدارس للمراحل التعليمية كافة. وأوضحت دراسة رشيد، وخطاب، (2018)، حول "المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق: دراسة ميدانية في مخيمات بغداد والأنبار وصلاح الدين" التي سعت إلى معرفة أثر النزوح على الأوضاع النفسية، والاجتماعية، والتربوية للنساء. واعتمدت على المنهج الوصفي مستعينة بطريقة المسح الاجتماعي بالعين. وشملت عينة الدراسة 300 امرأة نازحة متزوجة. أما الأداة فكانت الاستمارة الاستبائية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، تمثلت في: تجربة النزوح أوجدت مفهوماً جديداً للإعالة، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق، واضطلاع المرأة بأهمية السعي للحصول على المساعدات جعلها ترى نفسها المسؤولة الوحيدة عن إعالة العائلة وإدارة شؤونها حتى مع وجود الزوج. واعتماد 37% من نساء العينة على بيع المساعدات أو الحصة التومينية، وطلب المساعدة من الآخرين، أو ممارسة التسول لسد احتياجات العائلة.

وفي دراسة مشة (2018) بعنوان "المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة لعينة من مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن" هدفت إلى دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة في المشاركة الاقتصادية للمرأة في مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في شمال الأردن، وتحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية المشغلة لها، وتوزيعها بين القطاع الرسمي وغير الرسمي. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لدراسة، التي غطت كافة المتغيرات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل هي عدم وجود فرص عمل حقيقية، والتمييز الأجنبي، والعيش في المخيم، والعادات والتقاليد، والحالة الزوجية. كما أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي لمستوى الدخل ودعم القطاع غير المنظم على معدل مشاركة المرأة في سوق العمل.

بينما كشفت دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، (2018)، حول "اللاجئات في أوروبا" أن

البلد بسبب هذا الخوف. (UNHCR, 2020).

إجرائياً: -

**اللاجئة:** - كل ضحية حرب أو نزاع تم التعدي على إنسانيتها، ولم يبق أمامها إلا الفرار أملاً في الحصول على الأمن في بلد آخر.

**اللاجئة السورية العاملة:** - كل أنثى تحمل الجنسية السورية تجاوزت الـ 15 سنة من العمر، تقوم بأعمال إنتاجية أو خدمية داخل المنزل أو خارجه مقابل الحصول على الأجر (المال).

**التحديات:** - الصعوبات التي تنجم عن الواقع والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعملية التي تعيشها اللاجئة السورية العاملة في المجتمع الأردني، والتي تتطلب تكاتف الجهود لمواجهتها والعمل على تحسينها.

**التحديات الاجتماعية:** - الصعوبات المتمثلة في إطار الأسرة كنتيجة تعرضها للهروب أو الطرد من بلدها، من تحملها عبء الإعالة، وتحملها إدارة شؤون أسرتها، وتعرضها لمختلف أنواع العنف.

**التحديات الثقافية:** - الصعوبات المتمثلة في نظرة المجتمع الدونية لها ولعملها واعتبارها في حالة تبعية للرجل.

**التحديات الاقتصادية:** - الصعوبات المتمثلة في الفقر وتدني مستوى المعيشة، وصعوبة الحصول على فرص للعمل، وتأمين متطلبات العيش الكريم.

**التحديات القانونية:** - الصعوبات المتمثلة في إمكانية الحصول على أمنها الاجتماعي والوظيفي من تصاريح للعمل، ومختلف القيود التي تؤثر على ذلك.

**التحديات الملازمة لبيئة العمل:** - الصعوبات المتمثلة في إمكانية ممارسة عمل يتناسب مع قدراتها المختلفة، أو الحصول على الأجر الذي يتناسب مع عملها وإنجازها، أو المخاطر التي قد تتعرض لها.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

تتمثل إجراءات الدراسة المنهجية والتي تم التركيز عليها في هذا الجزء من الدراسة في الجوانب التالية: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وطرق جمع البيانات، وصدق وثبات أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

**أولاً: منهج الدراسة**

تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك لمناسبتها لأغراض وأهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها.

**ثانياً: - مجتمع الدراسة**

تكوّن مجتمع الدراسة من اللاجئات السوريات العاملات القاطنات في محافظة إربد؛ حيث تم التواصل مع أغلبهن من خلال المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمات ومساعدات للاجئين السوريين، وأهمها: منظمة الإغاثة الدولية /فرع إربد، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية / أيدون، لجنة الزكاة الأمريكية / إربد، جمعية الفاروق الخيرية /مخيم إربد، مؤسسة نور الحسين / أيدون، جمعية أهل الخير والهمة / إربد، الشبكة الدولية لمنظمة العمل ضد الجوع /إربد).

ويتصف مجتمع الدراسة بـ (المجتمع الديناميكي)، أي أنه مجتمع متحرك غير ثابت، وليس من السهل تحديد أطره وحجمه وضبط العوامل المستجدة الممكن أن تتدخل في تشكيله؛ وذلك لتنقل اللاجئات السوريات العاملات من مكان سكنهن وتغير ظروفهن المعيشية وأحوالهن الاجتماعية والاقتصادية، إضافة لعدم وضوح أعدادهن في القطاع غير الرسمي.

**ثالثاً: - عينة الدراسة**

تكونت عينة الدراسة من اللاجئات السوريات العاملات في محافظة إربد، وقد بلغ حجم العينة (120) لاجئة سورية عاملة، ونظراً لعدم توفر إحصائيات أو قوائم بأسماء اللاجئات السوريات العاملات في المحافظة، فقد تم استخدام العينة القصدية أو الغرضية لتحديد مفردات الدراسة، وقد تم جمع المعلومات من هذه المفردات من النساء السوريات اللاجئات والعاملات بعد أن موافقتهن على تعبئة الاستبيان، وقد تم الوصول إلى كامل مفردات عينة الدراسة من خلال سؤال المبحوثات بشكل قصدي عن مثيلاتها من النساء السوريات اللاجئات والعاملات في محافظة إربد.

**رابعاً: - أداة الدراسة**

تم الاعتماد على أداة الاستبانة المدعمة بالمقابلة لجمع البيانات وللإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من مجموعتين رئيسيتين، تضم المجموعة الأولى: (الخصائص الديموغرافية، والشخصية والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية

والجامعة الأردنية، وتم في ضوء مقترحاتهم وملاحظاتهم اجراء التعديلات المطلوبة بما يخدم أهداف الدراسة، حتى صممت الأداة بشكلها النهائي.

#### سادسا: - ثبات الأداة

للتعرف إلى ثبات أداة الدراسة تم تطبيقها مرتين، ويفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (25) لائحة سورية، واستخراج معامل الارتباط (بيرسون) بين التطبيقين (Test. R test)، كما تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا على جميع المجالات والأداة ككل، وجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) ثبات أداة الدراسة بطريقة كرونباخ ألفا

الرقم	المجال	ثبات كرونباخ ألفا	ثبات الاعادة
1	التحديات الاجتماعية	0.88	0.86
2	التحديات الثقافية	0.83	0.86
3	التحديات الاقتصادية	0.92	0.87
4	التحديات القانونية	0.90	0.91
5	التحديات الملازمة لبيئة العمل	0.94	0.89
	مجالات التحديات ككل	0.95	0.93

#### ثامنا: - الأساليب الاحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة في معرض تحليل البيانات على عدة نماذج احصائية تفاوتت بين الوصفية والاستدلالية، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وتمثلت نماذج التحليل الاحصائي الوصفي البسيط في التوزيعات النسبية والتكرارية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجالات الدراسة.

#### تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: - الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

الخاصة باللاجئة السورية العاملة)، بينما تضم المجموعة الثانية: (المحاور الرئيسية لموضوع الدراسة) والتي قسمت إلى خمسة محاور رئيسية:

التحديات الاجتماعية، التحديات الثقافية، التحديات الاقتصادية، التحديات القانونية، التحديات الملازمة لبيئة العمل.

#### خامسا: - صدق الأداة

لضمان صدق الأداة فقد تم عرض الاستبانة على 10 محكمين من أعضاء هيئة التدريس في (جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية) من المتخصصين والأكاديميين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كل من جامعة اليرموك

يظهر من معطيات جدول (1)، أن قيم ثبات الإعادة للمجالات تراوحت بين (0.86 - 0.91)، وبلغ للأداة ككل (0.93)، كما تراوحت معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا (0.83 - 0.94)، وبلغ للأداة ككل (0.93)، وجميعها معاملات ثبات مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

#### سابعاً: - المحددات الدراسة

لعل أهم المحددات التي واجهتها هذه الدراسة تنخص فيما يلي:

- 1- عدم وجود إحصائيات كافية تبين أعداد اللاجئين السوريين العاملات في محافظة إربد.
- 2- صعوبة الوصول إلى مفردات عينة الدراسة في ظل جائحة كورونا وتداعياتها.
- 3- رفض عدد من اللاجئين السوريين العاملات من المشاركة خوفاً من أية أضرار قد تلحق بهن وبأسرهن جراء تعبئة الاستبانة والاجابة على أسئلتها.

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

العمر الحالي	التكرارات	النسبة المئوية
19 سنة فأقل	2	%1.8
من 20 - 24 سنة	7	%5.8
من 25-29 سنة	19	%15.8
30-34 سنة	16	%13.3
35-39 سنة	25	%20.8
40 سنة فأكثر	51	%42.5
المجموع	120	%100
الحالة الزوجية	التكرارات	النسبة المئوية
عزباء	11	%9.2
متزوجة	85	%70.8
أرملة	12	%10.0
مُطلقة	6	%5.0
مهجورة	2	%1.7
زوجة مفقود	4	%3.3
المجموع	120	%100
الحالة التعليمية	التكرارات	النسبة المئوية
أمية	5	%4.2
أقرأ وأكتب	10	%8.3
أساسي	46	%38.3
ثانوي	48	%40.0
جامعي فما فوق	11	%9.2
المجموع	120	%100
الحالة الصحية	التكرارات	النسبة المئوية
سليمة	77	%64.2
مُصابة بمرض	43	%35.8
المجموع	120	%100
عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 3 أفراد	13	%10.8
من 3 - 6 أفراد	67	%55.8
7 أفراد فأكثر	40	%33.4
المجموع	120	%100
نوع المعيل	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	3	%2.5
أنثى	60	%50.0
كلاهما	57	%47.5
المجموع	120	%100

النسبة المئوية	التكرارات *	مجال العمل
%7.5	9	عاملة في مصنع
%5.8	7	عاملة في الزراعة
%11.7	14	الخدمة في البيوت
%22.5	27	الخباطة
%5.8	7	التجميل
%35.0	42	إعداد الطعام
%3.3	4	بيع
%2.5	3	أي عمل أحصل عليه
%13.3	16	مطبخ إنتاجي
%2.5	3	أعمال إدارية
%9.2	11	متطوعة بأجر
%2.5	3	حرف يدوية
%0.8	1	تدريس ورعاية أطفال
النسبة المئوية	التكرارات	طبيعة العمل
%37.5	45	منتظم بشكل يومي
%62.5	75	غير منتظم حسب الطلب
%100	120	المجموع
النسبة المئوية	التكرارات	عدد ساعات العمل
%43.3	52	أقل من 8 ساعات
%47.5	57	من 8 - 10 ساعات
%9.2	11	أكثر من 10 ساعات
%100	120	المجموع
النسبة المئوية	التكرارات	المرتب
%37.5	45	أقل من 99 دينار
%35.0	42	من 10 - 149 دينار
%19.2	23	من 150 - 199 دينار
%8.3	10	أكثر من 200 دينار
%100	120	المجموع
النسبة المئوية	التكرارات *	مصدر الدخل
%73.3	88	عملك
%36.7	44	عمل أحد أفراد الأسرة
%31.7	38	معونات (المنظمات...)
%7.5	9	مساعداً (جيران...)
%2.5	3	كل ما ذكر
النسبة المئوية	التكرارات *	نوع الخدمة
%45.8	55	صحية
%41.7	50	تعليمية
%23.3	28	تدريبية
%25.0	30	اقتصادية (مادية)
%10.8	13	نفسية / اجتماعية

اللجوء، وتوضح حاجتها الماسة لمزيد من تعزيز أوضاعها الصحية.

وبحسب متغير عدد أفراد الأسرة أن فئة "من 3-6 أفراد" جاءت بأعلى تكرار (67) ونسبة مئوية بلغت (55.8%)، وهو ما يؤكد كبر حجم الأسرة السورية اللاجئة، الأمر الذي يفرض على المرأة السورية اللاجئة مزيداً من الضغوط سواء الاقتصادية أو الاجتماعية لإعالة أسرتها وتأمين سبل معيشتها. بينما جاءت فئة "أقل من 3 أفراد" بأقل تكرار (13) ونسبة مئوية بلغت (10.8%).

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي لمعيل الأسرة، بأن فئة الإناث جاءت بأعلى تكرار (60) ونسبة مئوية بلغت (50.0%)، وهذا مؤشر على أن اللاجئة السورية المرأة تشكل عنصر أساسي في تأمين الدخل لأسرتها وحاجاتها، تليها فئة "كلاهما" وبتكرار بلغ (57) ونسبة مئوية (47.5%)، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة "رشيد، وخطاب، 2018" والتي أكدت بأن تجربة النزوح قد أوجدت مفهوماً جديداً للإعالة، لا سيما في حال عدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق لعناصر أسرته، الأمر الذي أسهم بدفع المرأة للإضطلاع بمسؤولية إعالة أسرتها والسعي للحصول على العمل وتأمين حاجات أسرتها وإدارة شؤون بيتها حتى مع وجود الزوج. بينما جاءت فئة "ذكر" بأقل تكرار (3) ونسبة مئوية بلغت (2.5%).

أما توزيع أفراد العينة حسب متغير مجال العمل فإن فئة "إعداد الطعام" جاءت بأعلى تكرار (42) ونسبة مئوية بلغت (35.0%)، فيما يتعلق بمجال العمل، تليها فئة "الخطاطة" وبتكرار (27) ونسبة مئوية قدرها (22.5%)، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ميل اللاجئة السورية للقيام بأعمال يدوية تتطلب مهارة بسيطة بحيث لا تتطلب منها مؤهلات علمية أو كفاءة المهنية محددة، وتتمحور مجالات العمل هذه بـ"إعداد الطعام من المأكولات الشعبية والمعجنات والحلويات والمخللات وغيرها" وبيعها للمحلات أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي مهنة لا تتطلب الكثير من التكاليف أو الإجراءات للحصول على تصاريح للعمل، أو الخروج من المنزل وترك الأسرة عناصر دون رعاية. وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة البخيت (2010) التي خلصت إلى أن

تكشف معطيات جدول (2) أن فئة "40 سنة فأكثر"، جاءت بأعلى تكرار (51) ونسبة مئوية بلغت (42.5%)، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء تمكن هذه الشريحة العمرية من اللاجئات السوريات من إيجاد فرص عمل لهن وذلك بسبب وطئت الحاجة، ولضمان الحصول على دخل كافي لها ولأسرتها لمواجهة التحديات التي فرضتها ظروف اللجوء عليهن. بينما جاءت فئة "19 سنة فأقل" بأقل تكرار (2) ونسبة مئوية بلغت (1.8%)، مما يؤكد بأن اللاجئات السوريات لا ينعن لدخول سوق العمل بهذه السن المبكرة؛ ويعزى ذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية ذات علاقة بالخصوصية الثقافية للمرأة السورية اللاجئة ومعتقداتها.

وفيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية فإن فئة "العاملات من متزوجة" جاءت بأعلى تكرار (85) ونسبة مئوية بلغت (70.8%)، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة في ضوء أن أهم دوافع خروج المرأة السورية اللاجئة لسوق العمل يعود لمواجهة وطئة الظروف الاقتصادية وتبعات أزمة النزوح عن بلادهن، ومن أجل إعالة أسرهن؛ كونهن المصدر الرئيسي للرزق وللحصول على الدخل لإعالة أسرهن أو بسبب عدم قدرة أزواجهن عن العمل بسبب المرض أو الإصابة بالعجز أو صعوبة الحصول على العمل. بينما جاءت فئة "مهجرة" بأقل تكرار (2) ونسبة مئوية بلغت (1.7%).

أما حسب متغير الحالة التعليمية فإن فئة "التعليم ثانوي"، جاءت بأعلى تكرار (48) ونسبة مئوية بلغت (40.0%)، وقد يعزى ذلك بسبب ظروف الحرب، ولإعتبارات تتعلق بزواجهن بسن مبكر امتثالاً لعادات وتقاليد بلادهن، ولانشغالهن أيضاً بمتطلبات أسرهن، ونتيجة للتحديات الكثيرة التي تواجهن بسبب ظروف اللجوء، وعدم توافر فرص لإكمال تعليمهن في بلاد اللجوء نظراً لصعوبة ظروفهن سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. بينما جاءت فئة "أمية" بأقل تكرار (5) ونسبة مئوية بلغت (4.2%).

وفيما يخص متغير الحالة الاجتماعية فإن فئة "سليمة" جاءت بأعلى تكرار (77) ونسبة مئوية بلغت (64.2%). بينما جاءت فئة "مصابة بمرض" بأقل تكرار (43) ونسبة مئوية بلغت (35.8%) وهي نتيجة توضح طبيعة الظروف الصحية السيئة التي تمر بها المرأة السورية اللاجئة في بلد

الأجر الذي تحصل عليه العاملة السورية في سوق العمل الأردني، وهو مؤشر يدل على تدني المستوى لمعيشي للأسر قيد الدراسة. كما يمكن أن يفسر انخفاض أجورها الشهرية في ضوء طبيعة عمل اللاجئين السوريين الذي يتسم بكونه غير دائم، أضيف إلى صعوبة إيجادهم عملاً في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصادي الأردني. كما أن ظروف العمل قد تسهم بخفض أجورهن الشهرية كأن يكون عملهن غير رسمي؛ أي بلا أي تصريح أو عقد يثبت لهن حقوقهن في الأجر وغيره. بينما جاءت فئة "أكثر من 200 دينار" بأقل تكرار (10) ونسبة مئوية بلغت (8.3%).

أما توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المصدر المالي لسد احتياجات الأسرة، بأن فئة "ملك" جاءت بأعلى تكرار (88) ونسبة مئوية بلغت (73.3%)، وهو ما يؤشر بأن اللاجئين السوريين أصبحن يمثلن المعيل الرئيسي لأسرهن، وهن مصدر الإعالة لهن ولأسرهن، وتزرع هذه النتيجة لتوضيح بأن امكانية حصول المرأة السورية اللاجئة على فرصة عمل أو ممارستها له يمثل بالنسبة لها فرصة لتأمين حاجات اسرتها وطلب ضروري في ظل الظروف المعيشية التي فرضتها ملاسبات الزوج. بينما جاءت فئة "كل ما ذكر" بأقل تكرار (3) ونسبة مئوية بلغت (2.5%).

وفيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع الخدمات المتوفرة للأسرة أن فئة "صحية" جاءت بأعلى تكرار (55) ونسبة مئوية بلغت (45.8%)، مما يؤكد ان نصف العينة تقريباً يحصلن على الخدمات الصحية متمثلة بالفحوصات أو المطاعيم والعلاجات اللازمة. بينما جاءت فئة "نفسية/ اجتماعية" بأقل تكرار (13) ونسبة مئوية بلغت (10.8%). مما يضح ضرورة العمل على توفير برامج نفسية اجتماعية تساعد في تأهيل اللاجئة السورية وتمكينها وتحسين ظروف عملها ومعيشتها والتكيف مع الظروف المتاحة، بما يعكس ايجاباً على أسرهن.

**نتائج الدراسة حول مجالات التحديات التي تواجهها اللاجئة السورية العاملة في محافظة اربد، تتضح في الجدول (3): -**

العديد من اللاجئين السوريين بدأت فعلاً بممارسة أعمال إنتاجية في بلدان اللجوء، كالخياطة داخل المنزل، وبيع الملابس، وتنسيق الزهور وبيعها، ونتاج وبيع بعض الصناعات الغذائية كالمربيات، ممارسة مهنة التجميل من خلال استغلال غرفة ضمن مكان سكنها، والبعض ممن يحملن مؤهلات علمية يقمن بإعطاء دروس خصوصية للأطفال، وبعضهن يعملن في أعمال المنزل المختلفة كالتنظيف والعناية بالأطفال حيث جاءت فئة "تدريس ورعاية أطفال" بأقل تكرار (1) ونسبة مئوية بلغت (0.8%).

وفيما يتعلق بطبيعة المهنة وهل هي دائمة ومنتظمة أم غير منتظمة، بأن فئة "غير منتظم حسب الطلب" جاءت بأعلى تكرار (75) ونسبة مئوية بلغت (62.5%)، ويمكن عزو ذلك إلى الصعوبة التي تواجهها اللاجئة السورية في الحصول على فرصة عمل دائمة، بسبب طبيعة وظروف سوق العمل الأردني، إضافة لتدني حاجة سوق وتشبعه، كذلك بسبب قلة فرص العمل المتاحة وعدم حاجة أصحاب المهن المختلفة للعمالة المؤقتة، وصعوبة الحصول على تصاريح للعمل. وقد ترتب على ذلك أن تنحصر طبيعة اعمالهن إما داخل المنزل مثل (إعداد الطعام وبيعه، أو صناعة الحرف اليدوية) أو في الخدمة داخل البيوت، أو بعقود عمل مؤقتة حسب المشاريع القائمة من قبل المنظمات الدولية. بينما جاءت فئة "منتظم بشكل يومي" بأقل تكرار (45) ونسبة مئوية بلغت (37.5%).

وفيما يتعلق بعدد ساعات العمل، بأن فئة "من 8-10 ساعات" جاءت بأعلى تكرار (57) ونسبة مئوية بلغت (47.5%)، مما يؤكد ان اللاجئة السورية في الاردن وبسبب حاجتها للعمل والحصول على دخل تعين به أسرته فان ساعات عملها تتسم بالطويلة، وقد يؤشر ذلك لوجود حالات من الاستغلال من قبل أرباب العمل لمثل هذه الشريحة السكانية. بينما جاءت فئة "أكثر من 10 ساعات" بأقل تكرار (11) ونسبة مئوية بلغت (9.2%).

أما فيما يخص توزيع أفراد العينة حسب متغير الأجر الشهري فإن فئة "أقل من 99 دينار" جاءت بأعلى تكرار (45) ونسبة مئوية بلغت (37.5%)، وهي نتيجة تؤكد تدني

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التحديات

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	التحديات الاجتماعية	2.84	0.47	متوسطة	3
2	التحديات الثقافية	2.51	0.57	متوسطة	4
3	التحديات الاقتصادية	3.15	0.50	مرتفعة	1
4	التحديات القانونية	2.51	0.57	متوسطة	4
5	التحديات الملازمة لبيئة العمل	2.64	0.57	متوسطة	3
	مجالات التحديات ككل	2.74	0.42	متوسطة	

مجال التحديات ككل بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.42) وكانت الدرجة المتوسطة.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: التحديات الاجتماعية التي تواجه اللاجئين السورية العاملة في محافظة اربد؟**  
تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمجموع الكلي لإجابات أفراد عينة اللاجئين السوريين العاملات على جميع فقرات محور "التحديات الاجتماعية" والجدول (4) يوضح النتائج.

يتبين من خلال مضامين الجدول (3) المتعلق بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات التحديات ككل، بأن المجال رقم (3) الذي نص على: "التحديات الاقتصادية" قد جاء بأعلى متوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري بلغ (0.50) وكانت الدرجة مرتفعة، بينما جاء المجالان رقم (2)، (4) اللذان ينصان على: "التحديات الثقافية" و"التحديات القانونية" بأقل متوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري بلغ (0.57) وكانت الدرجة متوسطة، وجاء

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الاجتماعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	غياب من يُعيل أسرتي (يُنفق عليها) جعلني أعتمد على نفسي بالعمل.	3.28	0.73	مرتفعة	3
2	ظروفي القاسية جعلتني أعمل بصرف النظر عن الأجر.	3.33	0.71	مرتفعة	2
3	أترك أسرتي لساعات طويلة من أجل العمل.	3.12	0.80	مرتفعة	5
4	تزداد الخلافات والمشاجرات في أسرتي بسبب عملي.	2.68	0.92	متوسطة	8
5	لم تعد أسرتي قادرة على توفير ما يلزم من حاجات.	3.34	0.54	مرتفعة	1
6	أتحمل لوحدي مسؤولية رعاية أفراد أسرتي.	2.87	0.83	متوسطة	7
7	أجد نفسي محرومة من متطلبات الحياة الأساسية (الخصوصية، الحرية...).	3.16	0.85	مرتفعة	4
8	ليس لدي خيارات في دخول العمل أو تركه.	3.01	0.94	مرتفعة	6
9	لا يسمح لي بالخروج من المنزل إلا للعمل فقط.	2.40	0.96	متوسطة	9
10	أعرض للضرب بسبب تأخري في العمل.	1.86	0.87	منخفضة	11
11	أعرض للشتم والإهانة بسبب عملي.	2.18	1.03	متوسطة	10
	مجال التحديات الاجتماعية ككل	2.84	0.47	متوسطة	

لسوق العمل، على اعتبار أن العمل والحصول على الأجر هما السبيل الوحيد لتلبية هذه الحاجات وإعالة أسرته لمواجهة متطلبات الحياة. وهو ما أكدته **تقرير الأمم المتحدة (2009)** والتي أشارت بأن المعاناة الانسانية والمعيشية التي يواجهها اللاجئين هائلة وعديدة، فاللجوء عادة ما يلزمه الفقر وتدهور في أحوال الاقتصادية والمعيشية، كما يشكل عائقاً يحول دون تحقيق أهدافهم الأساسية، وعلاوة على الأخطار المستمرة التي يواجهها اللاجئ والتي تهدد أمنه الشخصي، كذلك فهناك عدة تحديات تواجههم ولعل أهمها: عدم توافر الماء والغذاء والمأوى، وقلة توافر مرافق الصرف الصحي، فضلاً عن ضعف الخدمات الأساسية المقدمة لهم كخدمات التعليم والخدمات الصحية، والأصعب من ذلك يتمثل بعدم قدرة اللاجئ على تقرير مصيره على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة **رشيد وخطاب (2018)** الذي أكد أن تجربة النزوح أوجدت مفهوماً جديداً للإعالة، فعدم قدرة الرجل على العمل وجلب الرزق، واضطلاع المرأة بمهمة السعي للحصول على المساعدات جعلها ترى نفسها المسؤولة الوحيدة عن إعالة أسرته، وإدارة شؤونها. بينما جاءت الفقرة رقم (10) التي تنص على: "أعرض للضرب بسبب تأخري في العمل" بأقل متوسط حسابي (1.86) وبانحراف معياري بلغ (0.87) وبدرجة منخفضة، وجاء مجال التحديات الاجتماعية ككل بمتوسط حسابي (2.84) وبانحراف معياري (0.47) وبدرجة متوسطة.

#### النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: التحديات الثقافية التي

##### تواجه اللاجئة السورية العاملة في محافظة اربد؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمجموع الكلي لإجابات أفراد عينة اللاجئين السوريين العاملات على جميع فقرات محور "التحديات الثقافية" والجدول (5) يوضح ذلك.

يتبين من خلال معطيات جدول (4) والمتعلق بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الاجتماعية؛ بأن الفقرة رقم (5) التي نصت على: "لم تعد أسرتي قادرة على توفير ما يلزم من حاجات" جاءت بأعلى متوسط حسابي (3.34) وبانحراف معياري بلغ (0.54) وكانت بدرجة مرتفعة، وتليها الفقرة رقم (2) التي نصت على: "ظروفي القاسية جعلتني أعمل بصرف النظر عن الأجر"، وكلاهما يؤثر على صعوبة الظروف المعيشية للاجئة السورية، الأمر الذي يفسر تشبثها بالخروج لسوق العمل، كما يفسر قلة تحفظاتها اتجاه الانخراط بأي فرصة عمل من أجل سد وإشباع حاجاتها وحاجات أسرته الأساسية. وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة **بريري (2017)** وبأن اللاجئين السوريين في مصر يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية صعبة؛ كونهم فقدوا معظم مدخراتهم أثناء هروبهم من سوريا، ويواجهون غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، مما دفعهم لدخول سوق العمل والقبول بكثير من المهن غير المناسبة فقط أملاً في تأمين حاجات أسرهم. كما تتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليها دراسة **الحوارني (2016)** حول أن الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة تتمثل في الدور الإعاشة الذي يتضمن كثير من الجهد والكفاح من أجل تدبير معيشة أسرته. وفي فقرة تليها جاءت الفقرة التي نصت على "غياب من يعيل أسرتي جعلني أعتد على نفسي بالعمل" بمتوسط حسابي (3.28) وانحراف معياري قدره (0.73). ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء ما تعانيه المرأة السورية من ظروف الحرب القاسية وما اقترن بذلك من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية اجبرتها على اللجوء إلى الأردن.

وإلى جانب فقدان أحد أفراد الأسرة وغياب المعيل في الكثير من الأحيان، هناك عبء أكبر تواجهه المرأة السورية اللاجئة، يمثل في مسؤوليتها تجاه إدارة شؤون أسرته وتلبية حاجات عناصرها المختلفة، الأمر الذي عزز دوافعها للخروج

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الثقافية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يعاملني من حول مُعاملة دونية (عدم احترام...).	2.13	0.82	متوسطة	9
2	يُنظر إلي من حولي بأني غير فعال (لا أهمية لي) في العمل.	2.08	0.82	متوسطة	10
3	لا يثق الناس بما أقوم به من عمل كوني امرأة.	2.30	0.82	متوسطة	8
4	أجد صعوبة في ثقة المحيط بي كوني سورية.	2.58	0.90	متوسطة	6
5	أجد صعوبة بسبب محدودية المهن التي يقبل المجتمع عمل المرأة بها.	2.81	1.07	متوسطة	3
6	أعرض للتمييز في التعامل بيني وبين الآخرين في العمل كوني سورية.	2.73	0.75	متوسطة	5
7	يُنظر الناس لعملي على أنه حاجة وليس حق.	3.10	0.90	مرتفعة	1
8	أعرض للسخرية من طريقة كلامي (اللكنة).	2.33	0.90	متوسطة	7
9	يتم انتقادي بسبب طريقة لبسي / لباسي.	2.00	0.86	منخفضة	11
10	لا أستطيع المطالبة بحقي كوني لاجئة.	2.75	0.97	متوسطة	4
11	يُرعجني أن يناديني البعض بلاجئة سورية.	2.83	1.00	متوسطة	2
	<b>مجال التحديات الثقافية ككل</b>	<b>2.51</b>	<b>0.57</b>	<b>متوسطة</b>	

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للفقرة المتعلقة "أجد صعوبة في محدودية المهن التي يقبل المجتمع عمل المرأة بها" الذي بلغ (2.81) وانحراف معياري بلغ (1.07)؛ وهو ما يفسر في ضوء محدودية مجالات العمل المتاحة للمرأة بشكل عام، كذلك في ضوء الصورة النمطية السائدة حول المرأة العاملة سواء في المجتمع الاردني أو السوري، والتي غالباً ما تحاصرهما في تلك المهن التقليدية التي يقل الاختلاط بها بالجنس الأخر أو تلك المهن التي تتلامح مع طبيعتها البيولوجية كامرأة، كون وظيفتها الأساسي والمقترضة هي وظيفة بيولوجية تقوم على انجاب الأطفال وتربيتهم والعناية بشؤون المنزل، وهو ما يتفق مع خلصت اليه دراسة المفتي (2015) في رؤيته حول الأوضاع الكارثية التي تعيشها لمرأة اللاجئة، سواء من حيث نقشي البطالة والفقر، وضعف الدخل، وقلة مشاركتها الاقتصادية، وسوء العلاقات الاجتماعية وترديها، والنظرة الدونية لعمل المرأة، واشكال التمييز والتهميش وضعف المشاركة المجتمعية، مما اسهم من وجهة نظر المفتي بتحجيم المرأة واقصائها عن كثير من مناشط الحياة بما فيها سوق العمل. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت اليه دراسة المشة (2018) التي أظهرت أن أهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل تتمثل في انعدام فرص العمل الحقيقية لها في المجتمع، والتمييز في الأجور بين الذكور والإناث.

يتبين من خلال مضامين جدول (5) والمتعلقة بنتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الثقافية، أن الفقرة رقم (7) التي تنص على: "يُنظر الناس لعملي على أنه حاجة وليس حق" جاءت بأعلى متوسط حسابي (3.10) وانحراف معياري بلغ (0.90) وكانت الدرجة مرتفعة، وهذا يؤكد بعض أوجه تداعيات اللجوء السوري في المجتمع الاردني، وما لازمه من تدني فرص العمل للاجئات السوريات، وشيوع معتقدات تدور عدم أحقية السوريين منافسة الأردنيين على أرزاقهم وعملهم؛ رغم أن تشريعات الدستور الاردني نصت على أن العمل حق لجميع المواطنين، وبإنه يسري على اللاجئين السوريين أيضاً، كونهم بأمس الحاجة للعمل لتلبية متطلبات حاجاتهم وحاجات أسرهم، بسبب ضيق العيش وعدم وجود المعيل للأسرة في كثير من الأحيان، وصعوبة ظروفهم المعيشية التي جعلتهم يعانون من الحرمان والفقر والمرض، وتزايد اعباء الاعالة خاصة على المرأة، حيث تتزايد احوالها لإعالة اسرتها وتديبر شؤون كافة عناصرها. وهو ما يتفق مع ما توصلت اليه دراسة الأسرج (2016) التي اعتبرت أن اللاجئين السوريين يشكلون أكبر مجموعة لاجئة في العالم، وبأن زيادة أعدادهم فرض على المرأة اللاجئة بالأخص تحديات كذلك على الأطراف المعنية، وعلى البلدان المستقبلة لهم.

**النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما التحديات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين السورية العاملة في محافظة اربد؟**  
تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمجموع الكلي لإجابات أفراد عينة اللاجئين السوريين العاملات على جميع فقرات محور "التحديات الاقتصادية" والجدول (6) يوضح ذلك.

بينما جاءت الفقرة رقم (9) التي تنص على: "يتم انتقادي بسبب طريقة لبسي / لباسي" بأقل متوسط حسابي (2.00) وبانحراف معياري بلغ (0.86) وبدرجة منخفضة، وجاء مجال التحديات الثقافية ككل بمتوسط حسابي (2.51) وبانحراف معياري (0.57) وبدرجة متوسطة. وهو ما يؤكد دور نظرة المجتمع وطبيعة المنظومة الثقافية والاجتماعية السائدة في الحد من خروج المرأة لسوق العمل واضعاف مساهمتها الاقتصادية.

**جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الاقتصادية**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	فقري الشديد جعلني أقبل بعمل.	3.16	0.85	مرتفعة	10
2	ليس من السهولة إيجاد فرصة عمل.	3.52	0.61	مرتفعة	1
3	تدني المساعدات المادية المخصصة من قبل المفوضية.	3.40	0.73	مرتفعة	3
4	أجد غلاء في أسعار السلع / الخدمات مقارنة مع دخل أسرتي.	3.28	0.68	مرتفعة	4
5	أواجه صعوبة الحصول على قروض لإقامة مشروع صغير منتج.	3.18	0.89	مرتفعة	9
6	ألجأ إلى الاستدانة من الآخرين لعدم كفاية الأجر الذي أتقاضاه.	3.19	0.74	مرتفعة	8
7	أجد صعوبة في توفير متطلبات الحياة (السكن، الغذاء، الماء، الدخل...).	3.25	0.69	مرتفعة	5
8	يضاير أحد أفراد أسرتي للتسول (طلب مساعدة مالية) لتأمين لقمة العيش.	2.22	1.04	متوسطة	6
9	أحصل على أجر متدن مقابل الجهد الذي أبذله في العمل.	3.00	0.91	مرتفعة	11
10	لدي الاستعداد للقيام بأي عمل يوفر الدخل لي ولأسرتي.	3.20	0.90	مرتفعة	7
11	أحرم من المصروف.	2.66	0.88	متوسطة	12
12	لا أستطيع توفير أي مبلغ من دخلي لمواجهة الحالة الطارئة.	3.43	0.63	مرتفعة	2
13	النتائج المتأتية من عملي غير كافٍ لحاجات أسرتي.	3.43	0.63	مرتفعة	2
	<b>مجال التحديات الاقتصادية ككل</b>	<b>3.15</b>	<b>0.50</b>	<b>مرتفعة</b>	

يتفق مع ما جاء في دراسة دريد (2017) الذي أشار إلى أن المرأة في ظل ظروف اللجوء لا تجد الفرصة لمواصلة كسب العيش وإن وجدت فهي محدودة وعلى أضيق نطاق. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما خلصت إليه دراسة مشة (2018)، والتي أشارت إلى أن أهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل تتمثل في عدم وجود فرص عمل حقيقية وضعفها. وتلتها من حيث الشدة الفقرتان "لا أستطيع توفير أي مبلغ من دخلي الشهري لمواجهة الحالة الطارئة" وفقرة "النتائج المتأتية من عملي غير كافٍ لحاجات عناصر أسرتي" بمتوسط حسابي (3.43) وبانحراف معياري بلغ (0.63)، ويمكن تفسير ذلك في ضوء

يتبين من خلال مضامين جدول (6) والمتعلق بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات الاقتصادية، أن الفقرة رقم (2) التي نصت على: "ليس من السهولة إيجاد فرصة عمل" جاءت بأعلى متوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري بلغ (0.61). وهو ما يؤكد أن هناك جملة من التحديات تواجه اللاجئين السوريين على صعيد الحصول على فرص عمل أو عل صعيد قدرتها على تلبية حاجاتها الأساسية، خاصة في مجتمع يمتاز بصغر ومحدودية سوق العمل كالمجتمع الأردني، ومعاناته سواء من البطالة المرتفعة بين الأردنيين أنفسهم، أو من ارتفاع تكاليف المعيشة وتضخمها مقارنة بالأجور. وهو ما

تدفع بالمرأة للانخراط بمهن وأعمال منخفضة الاجور طلبا لتحسين مستوى أسرتها المعيشي.

بينما جاءت الفقرة رقم (11) التي تنص على: "أحرم من المصروف" بأقل متوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري بلغ (0.88) وبدرجة متوسطة، وجاء مجال التحديات الاقتصادية ككل بمتوسط حسابي (3.15) وانحراف معياري (0.50) وكانت الدرجة مرتفعة.

#### النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما التحديات القانونية

التي تواجه اللاجئة السورية العاملة في محافظة اربد؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمجموع الكلي لإجابات أفراد عينة اللاجئات السوريات العاملات على جميع فقرات محور "التحديات القانونية" والجدول (7) يوضح ذلك:

ضعف فرص العمل المتاحة للاجئة السورية بشكل يسهم في تحسين مستوياتها المعيشية. وهو ما يؤكد بأن الحاجة المادية والظروف الاقتصادية الصعبة والمتعدية، كما أسلفنا، كانت الدافع وراء بحث اللاجئة السورية عن أي فرصة عمل وأي كانت، بل وتحمل ضغوطات العمل وصعوباته. وهي نتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه نتائج دراسة المفتي (2015) التي أكدت بأن الاحتياجات الأساسية للمرأة اللاجئة هي بالأساس احتياجات اقتصادية تتمثل في الحاجة إلى توفير فرص عمل للنساء وتوفير حاجاتهن الأساسية وحاجات أسرهن. كما تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج دراسة التميمي (2017)، الذي يرى أن أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المرأة اللاجئة والعاملة، تتمثل بخطورة إقترابها من خطوط الفقر نتيجة تدني الأجور أو عدم كفايتها في حال كانت المرأة هي المعيل الوحيد لأسرتها، وهي نفس النتيجة التي خلص إليها البخيت (2010) والذي خلص إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي التي

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات القانونية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	أعرض للاستغلال في بيئة العمل لعدم وجود أوراق ثبوتية تثبت حقي.	2.31	0.93	متوسطة	8
2	تشديد القيود التي تسمح لي بالعمل.	2.54	0.87	متوسطة	6
3	صعوبة حصولي على تصريح للعمل.	2.50	0.86	متوسطة	7
4	ليس من السهل تأمين تكلفة رسم التصريح للعمل.	2.60	0.84	متوسطة	5
5	تعرضي للاستغلال بسبب عدم معرفتي بقوانين العمل.	2.68	0.88	متوسطة	3
6	خوفي من الإجراءات الأمنية.	2.63	0.91	متوسطة	4
7	أعرض للتدقيق من قبل الجهات الأمنية.	2.18	0.82	متوسطة	9
8	تعرضي للمساءلة بسبب خروجي من المخيم.	2.01	0.76	متوسطة	10
9	القيود المفروضة على بيئة العمل جعلتني أرضى بالأجر القليل.	2.88	0.92	متوسطة	1
10	عدم معرفتي بالجهات التي تقدم الدعم القانوني المجاني للاجئين.	2.73	0.90	متوسطة	2
	مجال التحديات القانونية ككل	2.51	0.57	متوسطة	

متوسطة، يمكن أن تفسير هذه النتيجة في ضوء حذر اللاجئة السورية العاملة وتخوفها من الخوض في نقاش حول مقدار الأجر الذي ستحصل عليه، ربما يعود ذلك لعدم وعيها بحقوقها، أو لخوفها من فقدان فرصة العمل وخسارة عملها الذي تعتبر المصدر الأساسي يمكن من خلاله كسب معيشتها ومعيشة

يتبين من الجدول (7) والمتعلق بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات القانونية، أن الفقرة رقم (9) التي نصت على: "القيود المفروضة على بيئة العمل جعلتني أرضى بالأجر القليل" جاءت بأعلى متوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري بلغ (0.92) وكانت بدرجة

الذي اشار إلى نسبة كبيرة من النساء العاملات ليس لديهن معرفة كافية بقوانين وأنظمة العمل، مما ترتب على ذلك جملة من الصعوبات تمثلت في انخفاض مقدار أجرها الشهري مقارنة بالجهد الذي تبذله، إضافة لإنتشار مظاهر التحيز ضدهن. بينما جاءت الفقرة رقم (8) التي تنص على: "تعرضي للمساءلة بسبب خروجي من المخيم" بأقل متوسط حسابي (2.01) وانحراف معياري بلغ (0.76) وكانت بدرجة متوسطة. وجاء مجال التحديات القانونية ككل بمتوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: - ما التحديات الملازمة لبيئة لعمل التي تواجه اللاجئة السورية العاملة في محافظة اربد؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمجموع الكلي لإجابات أفراد عينة اللاجئين السوريين العاملات على جميع فقرات محور "التحديات العملية"، والجدول (8) يوضح ذلك.

وأسرتها، أو لقناعتها بأن إيجاد العمل في ظل هذه الظروف أمر صعب لا سيما في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع الأردني. وهو ما يتفق مع نتائج في دراسة مشة (2018)، التي أكدت بأن أهم محددات مشاركة المرأة في سوق العمل تتمثل بعدم وجود فرص عمل حقيقية، والتميز في الأجور المبني على أساس النوع الاجتماعي.

وتليها من حيث الأهمية كل من الفقرة التي نصت على "عدم معرفتي بالجهات التي تقدم الدعم القانوني المجاني للاجئين جعلني أكثر عرضة للاستغلال" بمتوسط حسابي (2.73) وانحراف معياري (0.90) والفقرة التي تنص على "تعرضي للاستغلال بسبب عدم معرفتي بقوانين العمل" بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (0.88)، وهو ما قد يفسر دور حالة عدم الوعي من قبل اللاجئة السورية العاملة بحقوقها القانونية والاقتصادية، ودورها في زيادة حدة مشاكلها في المجتمع، وضعف قدرتها على مواجهتها. وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الزهراني (2011)،

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات العملية (بيئة العمل)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	أمارس مهنة لا تتناسب مع خبرتي.	2.38	0.76	متوسطة	11
2	أعمل لساعات طويلة.	3.00	0.76	مرتفعة	3
3	أقوم بأعمال تتطلب الكثير من الجهد.	3.10	0.73	مرتفعة	1
4	أحصل على أجر متدن مقابل العمل الذي أقوم به.	3.03	0.87	مرتفعة	2
5	أعمل في ظروف (غير مريحة) خطيرة.	2.41	0.88	متوسطة	9
6	ظروف العمل غير صحية.	2.40	0.90	متوسطة	10
7	أتعرض للإهانة عند أي خطأ في العمل.	2.36	0.85	متوسطة	12
8	لا أحصل على الأجر مقابل العمل الإضافي.	2.38	0.93	متوسطة	11
9	لا يسمح لي الاشتراك بـ(التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي).	2.97	1.00	متوسطة	4
10	أتعرض للتهديد بفقدان أو الحرمان من العمل.	2.56	0.93	متوسطة	7
11	أتعرض للمضايقة من قبل الآخرين في العمل.	2.58	2.93	متوسطة	6
12	لا يسمح لي الحصول على إجازة عند حاجتي لها.	2.50	0.89	متوسطة	8
13	أجبر على العمل بقدر معين خوفاً من فقدانه.	2.73	0.92	متوسطة	5
	مجال التحديات العملية (بيئة العمل) ككل	2.64	0.57	متوسطة	

التامين الصحي أو غيره من حقوق العمل. بينما جاءت الفقرة رقم (7) التي نصت على: "أعرض للإهانة عند أي خطأ في العمل" بأقل متوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري بلغ (0.85) وبدرجة متوسطة. في حين جاء مجال التحديات العملية (بيئة العمل) ككل بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (0.57) وكانت الدرجة متوسطة.

### النتائج والتوصيات

#### 1. أهم نتائج الدراسة: -

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، بالآتي: -

1- أكثر من نصف العيّنة تتركز عند فئة أربعين سنة فأكثر، والغالبية العظمى من اللجان السوريات العاملات هن من فئة المتزوجات، واللاتي يحملن مؤهل تعليمي متوسط "مستوى ثاني"، وحالتهن الصحية جيدة، وحجم أسرهن لا يقل عن ستة أفراد للأسرة الواحدة، ويشكل عملهن المصدر الأساسي للدخل أسرهن، والمصدر الأساسي للإعالة. والنسبة الغالبة منهن يعملن في مجال إعداد وبيع الأطعمة والحلويات، بمعدل ساعات عمل لا تقل عن ثمان إلى عشر (8-10) ساعات يوميًا، بمقدار دخل شهري يتراوح بين تسع وتسعين دينارًا أو أقل؛ ويمثلن المصدر الرئيسي لدخل أسرهن. أما فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهنّ سواء أكانت من الجهات المحلية، أو من المنظمات الدولية التي تتولى عادة تقديم الخدمات لللاجئين، فقد ابرزت النتائج بأن تتسم بكونا خدمات متدنية وغير كافية.

2- تعاني اللاجئة السورية العاملة من تحديات اجتماعية عديدة وبدرجة متوسطة، والتي تتمثل في عدم قدرة أسرهن على توفير ما يلزم حاجاتها الأساسية، وتعرضها لظروف معيشية قاسية قد تصل حد إجبرها على العمل بظروف عمل غير مناسبة وبصرف النظر عن ظروف العمل ومقدرتها على الإنجاز أو مقدار الأجر الذي يمكن أن تحصل عليه ومدى مناسبته للجهد المبذول من قبلها، وبمتوسط حسابي بلغ (2.84).

3- تعاني اللاجئة السورية العاملة من تحديات ثقافية عديدة وبدرجة متوسطة، اهمها نظرة المجتمع السلبية لعملهن على أنه حاجة وبسبب وطئة العوز وليس حقًا لهن، كذلك من محدودية المهن التي يقبل المجتمع أن تعمل المرأة بها،

يتبين من خلال معطيات الجدول (8) والذي يرصد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التحديات العملية (بيئة العمل)، أن الفقرة رقم (3) التي نصت على: "أقوم بأعمال تتطلب الكثير من الجهد" جاءت بأعلى متوسط حسابي (3.10) وانحراف معياري بلغ (0.73) وبدرجة مرتفعة، تليها فقرة "أحصل على أجر متدن مقابل العمل الذي أقوم به" وبمتوسط حسابي قدره (3.03) وانحراف معياري (0.87)، ثم الفقرة التي تنص على "أعمل لساعات طويلة" بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (0.76)، وهو ما يؤكد شدة معاناة اللاجئة السورية العاملة من ارتفاع تكاليف الحياة في الأردن، ومعاناتها من ضغوطات اقتصادية ومصاعب معيشية مختلفة، وشدة معاناتها من تعقيدات صعوبات معيشية متعددة أجبرتها لدخول سوق العمل، لتلبية حاجتها ومتطلبات أسرتها الأساسية، وطمعا بالحصول على مورد مالي يساعدها ويساعد أسرتها في مواجهة أعباء حياة النزوح المختلفة، ويبدو أن هذه الضغوطات كلها تأتي على حساب صحتها لا سيما في ضوء قلة المساعدات المقدمة لها من قبل المنظمات الدولية، وعدم وجود من يضمن حقها في العيش الكريم رغم كفالة القانون لها. وهي ذلت النتيجة التي خلصت إليه دراسة الجميلي (2010)، والتي أكدت بأن المعوقات التي تواجه المرأة العاملة اللاجئة تتمثل في عدم تناسب الراتب مع الجهد المبذول وكثرة ضواغط الحياة وتردى الأوضاع الصحية للمهاجرين السوريين وخاصة المرأة. كذلك تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة دريد (2017)، والتي خلصت بأن المرأة اللاجئة لا تستطيع الحصول على ظروف عمل مناسب وأجر شهري مجز؛ ومع ذلك فهي مجبرة على العمل وعلى إعالة أسرتها ومجبرة كذلك على تحمل ظروف العمل غير المناسب وضغوطاته. وجاءت الفقرة "لا يسمح لي بالاشتراك ب(التأمين الصحي، الضمان الاجتماعي)" بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (1.00). ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن أغلب أشكال عمل اللاجئة السورية في الأردن يتمحور بتلك العمال البسيطة غير رسمية وغير الدائمة، فقد يكون عملها داخل المنازل أو عند بعض ارباب العمل دون أي الالتزام من قبلهم بأي عقد قانوني يضمن لها حقوقها سواء في الأجر أو الضمان الاجتماعي أو

### أهم التوصيات

1- إعادة النظر في حجم ومستوى الخدمات المقدمة مجتمعياً ودولياً للاجئين السوريين في الأردن، وبشكل يتناسب مع واقع ظروفهم وطبيعة الظروف التي تعيشها المرأة السورية اللاجئة وتمكنها لتصبح قادرة لدخول سوق العمل ببيئة مناسبة وضمن شروط اقتصادية واجتماعية وثقافية مناسبة، والعمل على تصويب سياسة الدعم الاقتصادي والاجتماعي المقدم لهن في ظل الأوضاع الحالية الصعبة التي يمر بها المجتمع الاردني، وعلى الأخص في ظل الظروف الحالية المتمثلة بتداعيات جائحة كورونا وتداعياتها وما تفرضه من تحديات مختلفة.

2- تقديم العون الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للاجئين السوريين العاملات، لما له من أثر مهمة في تعزيز استقرارهن، وتأمين سبل حياة كريمة لأسرهن. وضرورة توجيه الدعم لهن على شكل برامج مدروسة تأخذ بعين الاعتبار استيعاب طاقات اللاجئين السوريين وتحويلها إلى مخرجات إيجابية تفيدهن وأسرهن، وتعزز قدراتهن ومهاراتهن في مواجهة مختلف التحديات، كما تنعكس إيجاباً على المجتمع الذي يعشن بكنفه.

4- إتاحة الفرصة للاجئين السوريين العاملات، بالحصول على تمويل مشروعات تنمية صغيرة توفر لهن مصادر دخل تعيلهن وأسرهن على تحقيق حياة كريمة. وضرورة تخصيص برامج توعوية، وتثقيفية تستهدف فئة اللاجئين السوريين العاملات وسبل حمايتهن من كافة أشكال الاستغلال سواء الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

بمتوسط الحسابي بلغ (2.51).

4- تعاني اللاجئة السورية العاملة من تحديات اقتصادية عديدة وبدرجة مرتفعة، أهمها صعوبة إيجاد فرصة عمل، وعدم كفاية الراتب الشهري المتأتي من العمل لسد حاجتهن الأسرية، صعوبة توفير أي مبالغ مالية اضافية لمواجهة الحالات الطارئة، وبمتوسط الحسابي بلغ (3.15).

5- تعاني اللاجئة السورية العاملة من تحديات قانونية عديدة وبدرجة متوسطة، أهمها القيود المفروضة على بيئة العمل، الأجر المتدني، وعدم المعرفة بالجهات التي تقدم الدعم القانوني للاجئين في حال تعرضهم للاستغلال، خاصة بسبب ضعف الوعي بقوانين العمل المعمول بها في الأردن، وبمتوسط حسابي بلغ (2.51).

6- تعاني اللاجئة السورية العاملة من تحديات عملية (بيئة العمل) عديدة وبدرجة متوسطة، أهمها كثرة الأعمال التي تتطلب جهد كبير ووقت طويل، مقابل أجر متدني، كذلك عدم اشتراكهن بالتأمين الصحي أو بالضمان الاجتماعي، وبمتوسط حسابي بلغ (2.64).

7- لا يوجد فروق دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لمجالات التحديات الاجتماعية والقانونية والعملية تبعاً للمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية. في حين أبرزت النتائج بأن هناك فروق ذات دالة احصائياً مهمة عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لمجالات التحديات الثقافية تبعاً لمتغير ساعات العمل اليومية، والمجالات التحديات الاقتصادية وتبعاً لمتغير الحالة التعليمية.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية

- والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 5-46.
- الخصري، أسماء، 2009، "دور التأهيل والتدريب في تمكين المرأة البحرينية العاملة"، ورقة عمل في: ندوة التحديات التي تواجه المرأة البحرينية العاملة، 7-9 نيسان 2009.
- دريد، مرنة، 2014، *النوع والنزوح: عن وضع المرأة اللاجئة*، عن الشبكة:
- <https://www.noonpost.com/authorcontent/2783>
- رشيد، أسماء، وخطاب جميل، وسعيد أركان، 2018، "المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية للنساء النازحات في العراق: دراسة ميدانية في مخيمات بغداد والانتبار وصلاح الدين"، في: المومني، فوز، *المؤتمر الدولي الثالث: اللاجئون في الشرق الأوسط (لمجتمع الدولي: الفرص والتحديات)*، أريد، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، 295-323.
- الرفاعي، ليلى، 2017، "شمل لم يلتئم: المرأة السورية والبحث عن بقايا عائلة"، *ميدان/الجزيرة*.
- <https://www.aljazeera.net/midan/reality/commun-ity/2017/3/2>
- الزهراني، سهام خضر، 2011، *المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي دراسة استطلاعية على عينة الموظفات العاملات في المستشفيات بالقطاع العام والخاص بمحافظة جدة*، رسالة ماجستير، جدة، جامعة الملك بن عبد العزيز.
- شبانة، لؤي، وجواد صالح، 2008، *تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة*، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- عبيرة، عهد جبارة، 2017، "المجتمع الذكوري وانعكاسه على دور المرأة التنموي"، *مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا*، 8(27)، 132-133.
- القدمي، رحاب، 2007، "الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالمرأة اللاجئة"، ورقة عمل، *الندوة الإقليمية "تمكين المرأة اللاجئة بين الواقع والطموح"*، أريد، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. جامعة اليرموك.
- اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، 2018، *تعزيز حماية اللاجئات من خلال الإطار القانوني لحقوق المرأة*، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، <https://nhrc-qa.org>.
- مشة، نجلاء، 2018، *المشاركة الاقتصادية للمرأة في القوى*
- الأسرج، حسين عبد المطلب، 2016، "مأساة اللاجئين السوريين: عام جديد وآمال بالية"، *شؤون عربية*، العدد (165)، 160-171.
- الأمم المتحدة، 2009، *تقرير عن الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء بفعل النزاعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)*.
- البخيت، ميساء طارق، 2010، *عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي: حالة مخيم اريد*، رسالة ماجستير، أريد، جامعة اليرموك.
- بربري، سحر حساني، 2017، "أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري: دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر"، *حوليات آداب عين شمس*، العدد (45)، 75-106.
- التميمي، هداية محمود، 2017، *المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع الخاص: المشكل والتوصيات*، رسالة ماجستير، الخليل، جامعة الخليل.
- حسن، محمد، 2001، "المرأة العربية العاملة التحديات والحلول"، *مجلة التربية*، 30(138)، 62-79.
- جبر، دينا فهمي خالد، 2005، *المشكلات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية*، رسالة دكتوراه، نابلس، جامعة النجاح الوطنية.
- الجندي، محمد 2012، "الكوارث والأزمات والتداعيات النفسية والاجتماعية الناتجة عنها"، ورقة بحثية في مؤتمر: *الآثار النفسية والاجتماعية للثورة السورية وآليات التعامل معها*، اسطنبول.
- <https://iislamicsham.org/conference/524>.
- الحنيطي، دوخي، وفايز المجالي، ودلال العديبات، 2018، "المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية للاجئين السوريين في مخيم الزعتري"، *دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية*، 45(2)، 167-181.
- الهوراني، محمد عبد الكريم، 2016، "الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها" *مجلة العلوم الاجتماعية*، 44(2)، 142-177.
- الخوروف، أمل، 2007، "واقع المرأة العربية: ابعاد ومؤشرات"، في: *الشرعة، كنوش، وعبد الباسط عثمانة، تمكين المرأة اللاجئة بين الواقع والطموح*، أريد، مركز دراسات اللاجئين

المفتي، أمجد محمد حسن، 2015، "احتياجات المرأة اللاجئة بالمخيمات الفلسطينية"، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، العدد (53)، 37-59.  
 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، 2018، *اللاجئات في أوروبا*، منظمة التعاون الاقتصادي:  
<https://www.dw.com/ar>

*العاملة لعينة من مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن*، رسالة ماجستير، أريد، جامعة اليرموك.  
 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان، (2020)، *تقرير حالة عن أوضاع اللاجئين لعام 2020 "اللجوء المر"*، جينيف:  
<https://euromedmonitor.org/ar/report/refugeeserepar>

#### المراجع الأجنبية

Al-jamali, D., S. Yusuf, & S. Assem, 2010, "Constraints facing working women in Lebanon: an insider view", *Women in Management Review*, 20(8), pp 581-594.  
 The United Nations High Commissioner for Refugees, 2020,  
<https://unhcr.org/ar/2020>

Khawaja, M., & A. Tiltnes, 2002, *On The Margins: Migration And The Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan*, Oslo, Fafo-report, 357.

## The Reality and the Challenges of the Syrian Women refugees working in the Jordanian Society

*Zubaida Majid AL-Share\*, Muneer Karadsheh\**

### ABSTRACT

This study aims to identify the reality and challenges faced by the Syrian women refugees working in the Jordanian society by highlighting the following aspects: knowledge of the living conditions of the working Syrian women refugees, and identifying the main social, cultural, economic, legal and practical challenges facing the Syrian women refugee workers. The descriptive analytical approach that is based on the intentional sampling method was used, and a sample of 120 Syrian women refugees, , working in Irbid governorate, was designed for identification, which was chosen in the intended manner in a snowball-rolling way. The findings show that Syrian refugee women face economic challenges to a high degree, as well as social, cultural, and legal challenges, and challenges inherent to the work environment in a moderate degree.

**Keywords:** Challenges, women Syrian refugees, Jordanian society.

---

\* Faculty of Arts, Yarmouk University.

Received on 9/1/2022. Accepted for Publication on 26/10/2022.